

Distr.: General
3 April 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البنود ٢٠ (أ) و (ب) و ٣٣ و ٤٩ و ٧٣ (ي)
و (ق) و (ف) من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق
المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في
حالات الطوارئ، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية العوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة؛ المساعدة الاقتصادية
الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق
ثقافة السلام
الحالة في تيمور الشرقية أثناء المرحلة الانتقالية
المؤدية إلى الاستقلال
نزع السلاح العام الكامل: توطيد السلام من
خلال تدابير عملية لترع السلاح؛ تقديم
المساعدة إلى الدول من أجل كبح التداول غير
المشروع للأسلحة الصغيرة وجمعها؛ الاتجار غير
المشروع بالأسلحة الصغيرة؛ الأسلحة الصغيرة

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيا الموجز الذي أعده رئيس الندوة الدولية حول منع
الصراعات بعنوان "ثقافة منع الصراعات: التنسيق المتعدد الفعاليات من الأمم المتحدة إلى
المجتمع المدني" التي عقدت في ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١ في طوكيو.

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٢٠ (أ) و ٢٠ (ب) و ٣٣ و ٤٩ و ٧٣ (ي) و ٧٣ (ل) و ٧٣ (ق) و ٧٣ (ث)، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيوتاكا أكاساكا

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة

البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة، البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

الندوة الدولية حول منع الصراعات

ثقافة منع الصراعات: التنسيق المتعدد الفعاليات من الأمم المتحدة إلى المجتمع المدني

١٣ - ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١، طوكيو

مقدمة

عقدت الندوة الدولية بشأن منع الصراعات، بعنوان "ثقافة منع الصراعات: التنسيق المتعدد الفعاليات من الأمم المتحدة إلى المجتمع المدني" يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١ في طوكيو، للنظر في كيفية تحقيق تنسيق ناجح بين مختلف الجهات الفاعلة المهمة بأنشطة منع الصراع، ومنها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية والحكومات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية، إلى آخره. وتركيزا للمناقشات تناولت الندوة موضوعين محددين هما "الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حالة كمبوديا" و "الصراع والتنمية في حالة تيمور الشرقية". وقام بتنظيم الندوة حكومة اليابان، متابعة لمبادرة ميازاكي لمجموعة الثمانية بشأن منع الصراعات (A/55/161-S/2000/714). وترد قائمة المشتركين في المرفق.

وعقدت الندوة برئاسة السيد ياسوشي أكاشي، رئيس مركز اليابان للدبلوماسية الوقائية، والممثل الخاص السابق للأمين العام في كمبوديا ثم في يوغوسلافيا السابقة، وتكونت الندوة من جلستين عامتين واجتماعين لفريقيين فرعيين. وكانت الجلسة العامة الأولى جلسة افتتاحية تحدث فيها ممثلون عن مختلف الجهات الفاعلة، ثم تبعها اجتماعان للفريقيين الفرعيين. وعقد اجتماعا الفريقيين الفرعيين بشكل متواز، حيث ناقش كل منهما موضوعا من الموضوعين المحددين أعلاه. واستمعت الجلسة العامة الثانية إلى ملاحظات رئيسية أخرى من ممثلي مختلف الجهات الفاعلة وكذلك إلى تقارير من رئيسي الاجتماعين الفرعيين. واختتم رئيس الندوة أعمال الندوة بإصدار موجز من الرئيس، أعده بصفته رئيسا للاجتماع. ويرد نص موجز الرئيس فيما يلي.

موجز أعده الرئيس

أولا - المناقشات العامة

١ - الموضوعان الرئيسيان

مع زيادة الجهات الفاعلة المهمة بأنشطة منع الصراع، نشهد اليوم مجموعة واسعة من الجهود التي تهدف إلى منع الصراعات على الأرض. ومفتاح النجاح للتدابير الوقائية

هو كيفية تحقيق أفضل تنسيق بين تلك الجهات الفاعلة، على أساس دور كل منها وما تتمتع به من ميزة نسبية. وتعد هذه الندوة باعتبارها متابعة للمبادرات التي صدرت عن اجتماع مجموعة الثمانية في ميازاكي من أجل منع الصراعات، وهي تركز على نهج شامل ومتكامل. وبالإضافة إلى هذه النواحي المعروفة من تحري نهج أفضل لمنع الصراعات، قدمت مقترحات محددة عن موضوعين اثنين، هما جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كمبوديا، والمصالحة والتنمية في تيمور الشرقية.

٢ - الحاجة إلى استراتيجية منهجية تضم جميع الجهات الفاعلة

في الوقت الحالي لا يوجد تنسيق مناسب ولا اتصالات كافية بين مختلف الجهات الفاعلة التي تعمل من أجل منع الصراع، مما يؤدي إلى عدم الفاعلية والفشل، لأن أعمال بعض الجهات الفاعلة تلغي أعمال جهات فاعلة أخرى. ومن ناحية أخرى، من شأن التنسيق الجيد أن يخفف ويزيل الصعوبات التي تواجهها مختلف الجهات الفاعلة، وأن يضمن استخدام الموارد بشكل كفء، وأن تؤمن وصول المساعدات إلى المجتمعات التي تشتد فيها الحاجة إليها.

لذلك نوصي بوضع ممارسات جيدة تستفيد من ميزات وتنوع مختلف الجهات الفاعلة، وتضمن توجه أنشطتنا بشكل فعال نحو نفس الهدف المشترك. وفي نفس الوقت يلاحظ أن الجهود المفرطة في مجال تنسيق المسائل الإجرائية يمكن أن تعيق دينامية الجهات الفاعلة والمبادرات التي تقوم بها.

٣ - الوقاية الهيكلية على المدى الطويل وإدارة الأزمات على المدى القصير

من المفهوم عموماً أننا نشهد نهجين مختلفين لأنشطة منع الصراع. فالنوع الأول من هذه الأنشطة يتجه إلى معالجة الأسباب الرئيسية للصراع وبناء القواعد لمجتمعات آمنة ومستقرة. وتتخذ هذه الأنشطة أشكالاً عدة، منها التنمية الشاملة الواسعة، والحكم التشاركي، والإنصاف في استخدام الموارد الطبيعية، ونظم التعليم، إلخ. ومن المسلم به أن حالات الفقر الشديد خاصة في المجتمعات المنقسمة على نفسها لأسباب إثنية أو دينية هي أماكن توالد للصراعات العنيفة، التي يشعلها في الغالب التطرف السياسي أو التدهور الاقتصادي المفاجئ. ومن هنا فإن بناء السلام بعد الصراع هو أمر أساسي لمنع حدوث الصراع من جديد.

أما إدارة الأزمة على المدى القصير أو الدبلوماسية الوقائية فيتضمن التحديد المبكر قدر الإمكان لإمكانية تأجج الصراع: أين وكيف، والتصرف أو الاستجابة بأقصى سرعة

وحسم. ويمكن أن ينطوي ذلك على مجموعة من الأعمال، تتراوح ما بين الدبلوماسية الوقائية إلى التدابير القمعية حسب الضرورة.

٤ - العناصر الرئيسية في ثقافة منع الصراعات

العناصر الرئيسية اللازمة لترسيخ ثقافة منع الصراع هي، من بين أمور أخرى، جمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها، وعودة اللاجئين وإدماجهم، والمصالحة وتنمية المجتمع، وتدبير اجتماعية واقتصادية من أجل بناء مناخ للتعايش ولعلاج الأسباب الرئيسية للصراع، وبناء قدرات محلية للحكم الرشيد، والتنمية العادلة والدائمة.

٥ - توصيات للجهات الفاعلة

يجب أن تواصل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الدعوة إلى مبادرات وقواعد جديدة. وعليها على وجه الخصوص أن تقوم بدور قيادي في تصميم الجهود الدولية في هذا المجال وتعزيزها. ومن الأمثلة الحديثة في هذا الصدد القيود التي فرضت على التجارة غير المشروعة في الماس في مناطق الصراع والقيود على تجارة الأسلحة الصغيرة.

والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والحكومات مدعوة إلى النظر في إشراك المنظمات غير الحكومية المسؤولة في وضع وتصميم مراحل سياسة منع الصراع. إذ لا يكفي مجرد التعاون معها في وقت الأزمات.

لذلك ينبغي بذل جهود أكبر للجمع بين كل من له مصلحة في منع الصراع.

كذلك مطلوب من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن تقوم بدور قيادي في التنسيق بين جميع الفاعلين المهتمين بمنع الصراع. وعليها أيضا أن تسعى إلى تعزيز التنسيق الداخلي، بما في ذلك على المستوى الميداني. ومن المعروف أن التنسيق يحقق أفضل النتائج حين يبدأ من بداية العمليات.

ومطلوب من الحكومات أن تزيد من المرونة في إدارتها للمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تتبادل المعلومات بغرض مساعدة المنظمات غير الدولية المهتمة بحل الصراع وتشجيعها.

ويمكن للجهات الفاعلة من المجتمع المدني المحلي بما في ذلك المنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور رائد في استراتيجيات منع الصراع التي تبدأ من القاعدة. فعلى سبيل المثال يمكن في مجال التعليم أو ربما في مجال المصالحة، أن تقوم مبادرة لبناء قدرة ذاتية كبيرة تهدف إلى تعزيز الدور الإيجابي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، مع السماح لتلك المنظمات بالحفاظ على استقلاليتها وهويتها. على أن المنظمات غير الحكومية يجب أن تنفذ مبادراتها على أساس خبرتها الذاتية. وبالنظر إلى تعقيد التحديات السياسية المحلية

والإنسانية، فإن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تستفيد من تعزيز خبراتها، بما في ذلك قدراتها التحليلية.

ويجب أن يتضمن تعزيز ثقافة منع الصراع في البلدان التي لا تعاني من الصراع جهودا تضمن مراعاة وجهة نظر التعاون الدولي في التعليم المدرسي. ويمكن أن تقوم وسائل الإعلام أيضا بدور كبير في نشر المعلومات بين الجمهور العام عن منع الصراعات، وعليها أن تمارس دورها بحذر ومسؤولية لكي يكون دورها فعالا ومفيدا. فقد حدثت بعض الشواهد على استخدام وسائل الإعلام في تأجيج الصراع.

ثانيا - اجتماعات الفريقين الفرعيين

الفريق الفرعي ١: الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حالة كمبوديا

العروض الرئيسية

تركزت المناقشات، في الفريق الفرعي ١، على المشكلة المتمثلة في وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكميات مفرطة ومزعزعة للاستقرار، وبصفة أكثر تحديدا على جمع هذه الأسلحة وتدميرها في كمبوديا حيث انتهت حروب مدنية ظلت مشتتة ردحا من الزمن، إذ أن توافر هذه الأسلحة بكميات مفرطة يهدد الأمن الداخلي والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو خطير.

وقبل اجتماع الفريق الفرعي، وفي نهاية الجلسة العلنية المعقودة صباح أمس، استمعنا جميعا إلى العرض الرئيسي البالغ الأهمية الذي قدمه سعادة الفريق هوك لوندي، المدير العام للشرطة الوطنية في كمبوديا وأحاطنا فيه علما بالجهود الشاملة التي تبذلها حكومة كمبوديا الملكية في جمع الأسلحة وتدميرها. وقد تم فعلا جمع أكثر من مائة ألف قطعة سلاح ودمر نحو ثلث هذا العدد. وتبذل الجهود أيضا لمنع انتشار هذه الأسلحة في البلدان المجاورة. وتقديرا لما تبذله حكومة كمبوديا الملكية من جهود شجاعة، بدأت المجتمعات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومن بينها المنظمات غير الحكومية المحلية مثل الفريق العامل المعني بتخفيض الأسلحة، تقبل على التعاون والمساعدة في هذه الجهود، بيد أن ثمة حاجة إلى أن تبذل الجهات الفاعلة الكمبودية غير الحكومية قدرا أكبر من جهود المساعدة والتعاون؛ إذ أن حل المشكلة سيستغرق وقتا أطول ويتطلب جهودا أكبر.

وفي أعقاب هذا العرض الذي قدمه سعادة الفريق هوك لوندي، بدأ الفريق الفرعي ١ مداولاته فاستمع إلى ثلاثة عروض أخرى قدم أحدها سعادة السيد يونغ سامي، حاكم مقاطعة بورسات عن الوضع الحالي وعمّا تثيره مشكلة الأسلحة الصغيرة من تحديات

في مقاطعته، وقدم العرض الثاني العميد (معاش) هيني ج. فاندير غراف مدير مشروع الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الحد من الأسلحة الصغيرة في كمبوديا، عن أنشطته في كمبوديا، وبصفة خاصة عن عدد من المشروعات العملية التي يجري تنفيذها في الوقت الراهن، وقدم العرض الثالث السيد أوساناي، وهو أحد نواب المدير العام في وزارة الخارجية اليابانية، عن سياسة اليابان الرامية إلى مساعدة كمبوديا في بعض المشروعات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

موجز المناقشات

- ينبغي، في المقام الأول، إعادة التأكيد على أن حكومة كمبوديا وشعبها هما اللذان بادرا قبل عدة سنوات خلت إلى بذل جهود مكثفة ترمي إلى نزع السلاح والتسريح؛ إذ يتعذر، لولا هذه الجهود، تحقيق السلم والأمن الداخليين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية أو وضعها في مسارها الصحيح.
- ثانيا، هناك عدد من المبادرات والمشروعات قيد التنفيذ أو على وشك أن يشرع في تنفيذها في كمبوديا بغية جمع الأسلحة وتدميرها.
- ثالثا، وأهم ما يميز هذه الجهود إنشاء نظام للشرطة والأمن يعول عليه في طمأنة المواطن العادي إلى أنه ليس بحاجة إلى الاحتفاظ بأسلحة حماية لحياته وممتلكاته.
- رابعا، فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة عبر الحدود مع البلدان المجاورة، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على هذه التجارة إذ أن أي جهود تبذل لتقليل توافر هذه الأسلحة بكميات مفرطة سيكون مآلها الفشل ما لم تتوقف إمدادات هذه الأسلحة.
- خامسا، ينبغي التشجيع على اتباع نهج شامل لا يتضمن نزع السلاح والتسريح فحسب بل يشمل أيضا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- سادسا، شدد جميع المشاركين على أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به المجتمعات المدنية في تعميق وعي الجمهور.
- سابعا، يكتسي تنسيق مختلف الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المختلفة أهمية كبيرة.

٢ - الفريق الفرعي ٢: الصراع والتنمية في حالة تيمور الشرقية

ناقش الفريق الفرعي المعني بـ "الصراع والتنمية في تيمور الشرقية" طائفة واسعة النطاق من المسائل قبل أن يصب اهتمامه بصفة خاصة على مسألة المصالحة وما يربطها من علاقات بالتنمية في تيمور الشرقية. وكان من بين المقترحات المقدمة ذات الطابع العام ما يلي:

- ينبغي كفالة مستوى عال من مشاركة المجتمعات المحلية في المشروعات، كما أن التنسيق الجيد بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في مشروعات التنمية أمر ضروري.
- ينبغي أن تتخذ فورا تدابير عاجلة لمعالجة التفكك الاقتصادي المتوقع حدوثه عندما تغادر إدارة الأمم المتحدة. ومن المهم على نحو خاص إعداد تدابير لمواجهة الارتفاع السريع المتوقع في البطالة وإعداد مشروعات في المناطق الريفية تمتص هذه البطالة.
- يتعين بذل جهود أكثر تنسيقا لتشجيع عودة المنظمات غير الحكومية "القديمة" التي كانت تعمل في تيمور الشرقية الخاضعة للحكم الإندونيسي.
- على المجتمع الدولي أن يوفر دعما قويا للجهود المبذولة في البناء الوطني في تيمور الشرقية باعتبارها استراتيجية ترمي إلى السيطرة على إمكانية ازدياد حدة الصراع والتوتر الاجتماعي المتوقع حدوثه فورا بعد الاستقلال.
- تدريب الشرطة على نحو أفضل (بما في ذلك تدريبها على سبل استخدام قدر أكبر من سلطات مكافحة الجريمة وذلك للتحقق من أنها لن تنتهك حقوق المواطنين).
- الإنصاف بين الجنسين أمر مهم ومن اللازم إعداد استراتيجيات محددة بدقة لتحقيق المساواة بين الجنسين. بما في ذلك مشروعات بناء قدرات المرأة في الأجل الطويل.
- وفيما يتعلق بمسألة المصالحة تحقيقا للتنمية في تيمور الشرقية، ارتأى الفريق الفرعي أن لمسألة المصالحة بُعدين هما: المصالحة بين التيموريين الشرقيين أنفسهم والمصالحة بين تيمور الشرقية وإندونيسيا.
- ولتحقيق المصالحة بين التيموريين الشرقيين أنفسهم، يود الفريق عرض الأفكار التالية لأهميتها للموضوع:
- المصالحة والتنمية متلازمان، والتوسع الاقتصادي وازدياد الازدهار ضمانان يحولان دون اشتداد الصراع.
- ينبغي أن تقتزن المصالحة بالعدالة، بيد أن ثمة حاجة إلى إجراء دراسة يوفر لها التمويل اللازم عن التنسيق بين المصالحة والعدالة، نظرا إلى أن التفاعل بينهما محفوف بالمشاكل.
- ينبغي توسيع نطاق دور مجالس الوساطة في المجتمعات المحلية، على غرار ما هو موجود منها فعلا في كوفاليمبا، ليشمل المصالحة. وينبغي استكشاف جدوى مراكز الاستشارة القانونية الشاملة.

- يتعين إعداد استراتيجيات ترمي إلى تشجيع ممارسات المصالحة غير الرسمية واستراتيجيات تكفل استدامة الآليات القضائية الحالية فعلا بعد ذهاب الأمم المتحدة.
- إن عضوية تيمور الشرقية في المستقبل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تمثل استراتيجية مهمة لتعزيز المصالحة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية، وعلى المجتمع الدولي أن يدعم انضمام تيمور الشرقية إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا.
- تمثل العلاقات التجارية بين إندونيسيا وتيمور الشرقية، لا سيما التجارة عبر الحدود، عنصرا بالغ الأهمية لإنجاح المصالحة بين البلدين. وينبغي أن ييسر المجتمع الدولي هذه التجارة.
- لوسائل الإعلام، لا سيما الإذاعة، دور مهم في تعزيز المصالحة في تيمور الشرقية. وثمة حاجة إلى تعزيز الإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة. وهناك حاجة ماسة إلى توفر معلومات صحيحة عن الظروف الأمنية والاقتصادية في تيمور الشرقية لنشرها في أوساط لاجئي تيمور الشرقية وفي تيمور الغربية. ومن المستصوب تمكين اللاجئين في تيمور الغربية من الحصول على الصحف والاستماع إلى البرامج الإذاعية من تيمور الشرقية.
- ينبغي إقناع إندونيسيا بالوفاء بالتزامها باستطلاع رغبات لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية وبالإبلاغ عن هذه الرغبات على نحو يعول عليه، أو أن تسمح بإجراء تقييم مستقل لرغبات لاجئي تيمور الشرقية.

تذييل *

* يصدر التذييل باللغة الأصلية فقط.

